

سلسلة الأجزاء الحديثية

(٥)

الفصل بين المتنازعين في حديث اللهم إني أسألك بحق السائلين

بقلم

صالح بن عبد الله العصيمي

دار أهل الحديث

للنشر والتوزيع

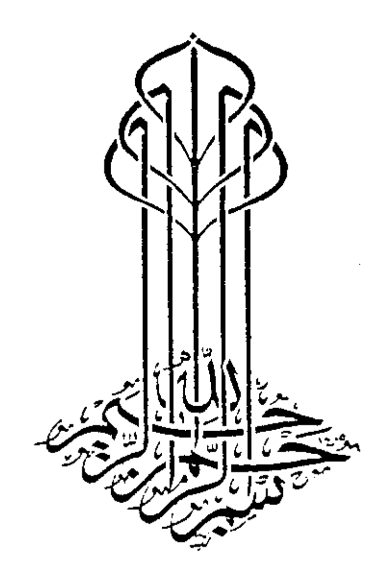
سلسلة الأجزاء الحديثية

(٥)

الفصل بين المتنازعين
في حديث
اللهم إني أسألك بحق السائلين

بقلم: صالح بن عبد الله العصيمي

الطبعـة الأولى
١٤١٣هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أقام العلماء لحفظ دينه، وأعان الحفاظ على ضبطه وتدوينه، ورزقهم معرفة صحيحه وسقيمه، ومكّن لهم بسطه وتعليله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً رسول الله وعبده.

أما بعد:

فلم يزل الله يغرس في هذا الدين غرساً يحفظه بهم، ويتعاقبون الذب عنه، ولكن لا يسلم العالِم من زلة، ولا الجواد من كبوة، والكريم من ذكر الحسنات، واللئيم من نقَّب عن السيئات، «ومن كان فضله أكثر من نقصه وُهب نقصه لفضله»(١)

واعلم ـ عُلمت خيراً ـ أن الجزم بالاستقصاء لأحدٍ من الخلق معدوم، وأن كل مخلوق من ذلك محروم، وأن العلم بحر يزخر، كلما تعمقت فيه أبصرت اتساعه، والطلاب

---

(١) قاله سعيد بن المسيب ـ كما في البداية والنهاية (٩/ ١٠٠)ـ.

يخوضون فيه فمنهم واقف على ساحله، ومنهم من جاز بعضه - ولن يبلغه كله -، واعلم أن ذكر الإنسان بما يكره محرم إذا كان المقصود منه مجرد الذم والعيب والنقص، فأما إن كان فيه مصلحة عامة للمسلمين خاصة لبعضهم، وكان المقصود منه تحصيل تلك المصلحة فليس بمحرم بل مندوب إليه، قاله ابن رجب في الفرق بين النصيحة والتعيير (ص٧)(١).

ثم اعلم أن «مِن أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل، ومن أمضى أسلحته أن يرمي الغالي كل من يحاول رده إلى الحق ببغض أولئك الأفاضل ومعاداتهم» قاله المعلمي في التنكيل (١ / ٦) ثم قال: (١ / ٧) «أكثر الناس مُغرون بتقليد من يعظم في نفوسهم والغُلو في ذلك، حتى إذا قيل لهم إنه غير معصوم من الخطأ والدليل قائم على خلاف قوله، قالوا: هو أعلم منكم بالدليل وأنتم أولى منه بالخطأ، فإن زاد المنكرون فأظهروا حسن الثناء على ذلك المتبوع كان أشد لغلو متبعيه» مختصر.

---

(١) وانظر كلامه حتى ص١٣ فإنه مهم لما نحن بصدده ولولا خشية الإطالة لذكرته.

وقال أيضا (١ /١٣):

«والأئمة غير معصومين من الخطأ والغلط، وهم إن شاء الله تعالى معذورون مأجورون فيما أخطأوا فيه» ا. هـ.

فإذا تأملت ياذا العقل السليم، والفهم المستقيم، ما أسلفنا حكايته، انقدح في نفسك ما نريد تدوينه وكتابته.

ذاك أنه قد حدث بين متعاصرين، «والمعاصرة حرمان» - كما قيل - مناقضة وجفاء، ووقع بينهما ما يقع بين الأقران، وهو أمر قديم الحدوث، إلا أنه كلما بعد عن العهد النبوي زاد في الفحش والنكارة.

ومما تنازعا فيه حديث: «اللهم إني أسألك بحق السائلين. . . » فكتبت هذه الرسالة فصلاً بينهما.

والشيخان محفوظ حقهما، معروفة مرتبتهما، نحبهما ونقدرهما، وما وقع بينهما لا يوجب تركهما، أو الإنتصار لواحد منهما، بل الحق هو المطلوب، وكلاهما يبحث وينقب فيدون ما يظفر به، أجود إصابة وأدق إجابة، ولا يغيب عنك - رعاك الله - أن التحارب بين علماء الأمة وفقهاء الملة، إنما يستفيد منه أعداء الإسلام، فهو يؤجج نار الفرقة بين العلماء،

ويقسم الناس فرقاً وشيعاً، كل يعارض صاحبه، والأعداء يصطادون في هذا الماء العكر، ولست بقائل أن الكف عن هذه المسائل أولى، وأن الواجب التفرغ لمحاربة العلمانيين والكفرة الظالمين، لست أقول ذا ولا ذا، بل إن الأمرين واجبان فنحن المسلمين اخوة لا تفرقنا آراء اجتهادية في مذاهب فقهية، وعلينا أن نسير في طريق واحدة نقتفي أمر الله ورسوله ﷺ وشرعهما بأقدام ثابتة وقلوب صافية، لا يكدرها الحقد والحسد.

والله أسأل أن يحقق لنا الالتقاء بالشيخين والاستفادة منهما، وأن يصلح نياتنا ويتقبل أعمالنا وينفعنا بها يوم لا ينفع مال ولا بنون.

وكتب أبو عمرو صالح بن عبد الله العصيمي
في مجالس عدة في أوقات متباينة
برياض نجد
سنة ١٤١٠هـ

فصـــول الكتاب

الكتاب مكون من فصلين، نقدم ذكرهما فنقول:

* الفصل الأول: في تحقيق الكلام حول الحديث المتنازع فيه.

* الفصل الثاني: في ذكر من صححه من الأئمة أو ضعفه.

وفي تضاعيفهما مباحث جليلة، وتقييدات مفيدة، لا نثقل بسردها هاهنا، والله الموفق.

الفصل الأول

في تحقيق الكلام حول الحديث المتنازع فيه

وفيه مبحثان:

* الأول: في ذكر طرق الحديث المذكور.
* الثاني: في ذكر علل تلك الطرق.

المبحث الأول: ذكر طرق الحديث:

اعلم أن الحديث يروى عن اثنين من الصحابة هما: بلال بن رباح ـ وأبي سعيد الخدري.

فأما حديث بلال رضي الله عنه.

فأخرجه ابن السُّني رحمه الله في عمل اليوم والليلة (رقم ٨٤) حدثنا ابن منيع حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا علي بن ثابت الجزري عن الوازع بن نافع العقيلي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله عن بلال بن رباح مؤذن رسول الله ﷺ قال:

كان رسول الله ﷺ إذا خرج إلى الصلاة قال: «بسم الله، امنت بالله، توكلت على الله، لا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم بحق السائلين عليك،وبحق مَخرجي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً،ولا رياء،ولا سمعة،خرجت ابتغاء مرضاتك و إتقاء سخطك، أسألك أن تعيذني من النار، وتدخلني الجنة».

ورواه هكذا الدارقطني في الأفراد وابن حجر في نتائج الأفكار (١/ ٢٧٠)

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في عمل اليوم والليلة كما في النتائج (١/٢٧١) من وجه آخر عن الوازع عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن بلال به.

وأما حديث أبي سعيد الخدري فرواه عنه عطية بن سعد العوفي،وعنه فضيل بن مرزوق،ورواه عن فضيل خمسة هم:

١ - أبو الجهم الفضل بن الموفق عنه:

أخرجه ابن ماجه (٧٧٨) حدثنا محمد بن سعيد بن يزيد ابن ابراهيم التستري حدثنا الفضل بن الموفق أبو الجهم حدثنا فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعا.

٢- يحي بن أبي بكير عنه:

أخرجه ابن الجعد في مسنده (٢١١٩) والبيهقي في الدعوات الكبير (٦٥) قال: حدثنا فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً.

٣- عبد الله بن صالح العجلي عنه:

أخرجه الطبراني في الدعاء (٤٢١)-وعنه ابن حجر في النتائج (١/٢٧٣ - ٢٧٤)- وابن السني (٨٥) عن فضيل به مرفوعاً.

٤ـ يزيد بن هارون عنه:

أخـرجـه أحمـد (٣/ ٢١)وابن الجعد (١١٨)عنه قال أخبرنا فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري به، قال: فقلت لفضيل رَفعه؟ قال: أحسب قد رفعه ثم ذكره.

٥ـ أبو نعيم الفضل بن دكين عنه:

أخـرجـه في كتـابه الصلاة كما في النتائج (١/ ٢٧٣) عن فضيل به لكن لم يرفعه.

[ثم وجدت راويا سادسا.]

٦ـ وكيع بن الجراح عن فضيل به لم يرفعه:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ٢١١ ـ ٢١٢).

المبحث الثاني: ذكر علل هذه الطرق:

أما حديث بلال فله ثلاث علل:

* الأولى: ضعف الوازع بن نافع: قال النووي في الأذكار له (ص٤٠):

«حديث ضعيف، أحد رواته الوازع بن نافع العقيلي وهو متفق على ضعفه وانه منكر الحديث».

وقال ابن حجر في النتائج (١/٢٧١) معقباً عليه:

«والقول فيه أشد من ذلك، [فقد] قال يحي بن معين والنسائي: «ليس بثقة»

وقال أبو حاتم وجماعته: «متروك» وقال الحاكم: «روى أحاديث موضوعة».

وقال ابن عدي: «أحاديثه كلها غير محفوظة» ا.هـ.

وانظر الضعفاء الصغير للبخاري (٣٨٨) والضعفاء للنسائي (٦٠١) والجرح والتعديل (٤/٢/٣٩) والكامل لابن عدي (ق٣/١٩٩) والميزان (٤/٣٢٧) واللسان (٦/٢١٣).

* العلة الثانية: تفرده به.

قال الدارقطني رحمه الله: «تفرد به الوازع».

وقال في البيقونية:

والمنكر الفرد به راوٍ غدا
تعديله لا يحمل التفردا
متروكه ما واحد به انفرد
واجمعوا لضعفه فهو كرد

والتفرد علة أيما علة،ولذلك اهتم بها نقاد الحديث كأبي عيسى الترمذي في سننه،والطبراني في معاجمه ـ لاسيما الأوسط ـ، والبزار في مسنده،بل صنف الدارقطني كتابه «الأفراد» فيها،وقد قال إمام الحديث مسلم بن الحجاج: «علامة المنكر في حديث الرجل:أن يعمد إلى رجل كثير الرواية والأصحاب فيأتي عنه بما ليس عندهم».

* والثالثة: اضطراب الوازع فيه فمرة رواه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر عن بلال ـ عند ابن السُّني (٨٤) ـ ومرة رواه عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن بلال ـ عند أبي نعيم في عمل اليوم والليلة ـ وقد أعله بهذه العلة الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (١ / ٢٧١)، وزاد تفرده نكارةً قلة حديثه عنه .

وأما حديث أبي سعيد الخدري فله ثلاث علل:

- الأولى: الاختلاف في رفعه ووقفه.
- الثانية: الاضطراب في متنه.
- الثالثة: ضعف عطية بن سعد العوفي.

* العلة الأولى:

قد قدّمنا الحديث مَسُوقاً من ستة أوجه عن فضيل فالوجه الأول والثاني والثالث مرفوعة، والرابع تُردد فيه، والأخيران موقوفان! فما الراجح منها؟

الراجح ـ والله أعلم ـ الوقف لأن أبا نعيم ووكيعا جبلان امامان بلغا مكانا عليا في الحفظ لمروياتهما، والضبط والاتقان لها، والذين خالفوهما ثلاثة نفر، فأما العجلي والفضل بن الموفق فترجمتهما شاهدة بانحطاط قدرهما في الحفظ عن الامامين، وأما يحي فلا يشك في إتقانه لكن ما يفعل سيف واحد أمام سيفين؟

وهذا الذي اخترناه هو قول أبي حاتم محمد بن ادريس الرازي ففي العلل لابنه (٢٠٤٨): «قال أبي موقوف أشبه»

ونقله الذهبي في الميزان في ترجمة عبد الله العجلي (٤٣٨٤) وسكت عنه كأنه ارتضاه، وأما قول بعض المشايخ الفضلاء:

«وقـول الإمـام أبي حاتم في العلل بأن وقف هذا الحـديث أشبه، غير مؤثر لأن هذا الموقوف له حكم الرفع إذ لا مجال للرأي فيما تضمنه» ا.هـ.

لكن الأمر كما قيل:

أوردها سـعد وسـعد مشتمل

ما هكـذا يا سـعد تورد الإبل

فما هنـا يقال لا مجال للرأي، نعم لو كانت الرواية المرفوعة ضعيفة، وجاءت من وجه آخر صحيح موقوفة؛ فهنا يقال لا مجال للرأي، أما الترجيح بين المرويات من طريق واحد في الرفع أو الوقف، فلا سبيل لهذا القول بل يعمد إلى الترجيح بالحفظ أو غير ذلك من القرائن.

* العلة الثانية: الاضطراب في متنه:

قد قدمنـا سياق هذا الحديث ثم وجدنا له سياقا آخر قوى مظنة هذه العلة، فقد أخرج ابن مَردَويه في التفسير كما في الدر المنثور (٢ / ٣٦) الحديث عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ «إن الـرسول ﷺ كان يقول إذا قضى صلاته: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، فإن للسائلين عليك حقاً، أيما عبـد أو أمةٍ من أهل البر والبحر تقبلت دعوتهم واستجبت

دعاءهم، أن تشركنا في صالح ما يدعونك به، وأن تعافينا وإياهم وأن تقبل منا ومنهم وأن تتجاوز عنا وعنهم، بأنّا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين» وكان يقول: «لا يتكلم بهذا أحد من خلقه إلا أشركه الله في دعوة أهل برّهم وبحرهم فعمّتهم وهو مكانه».

ولم نقف على إسناده، ولكنه لا يُعرف إلا من طريق فضيل بن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه، واختلاف المتنين ظاهر لاسيما في تحديد وقت الدعاء.

* العلة الثالثة: ضعف عطية العوفي:

وقد ضعفه جماعة من أهل العلم منهم:

١ـ الإمام أحمد بن محمد بن حنبل: ففي العلل لابنه عبد الله (١٣٠٦) قال: سمعت أبي ذكر عطية العوفي فقال: «هو ضعيف الحديث وقال أبي: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد» ا.هـ.

قال الذهبي في الميزان (٣/ ٨٠): يعني يوهم أنه الخدري وقال ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٥٣): «كان ـ يعني العوفي ـ يقول: حدثني أبو سعيد يريد به الكلبي فيتوهمون

أنه أراد أبا سعيد الخدري» ا. هـ.

٢ـ وفي العلل أيضا (١٣٠٦) تمام كلام الإمام أحمد المتقدم قال: «وكان هشيم يضعف حديث عطية»،وقال البخاري في الصغير (٢/٣٠٢): «كان هشيم يتكلم فيه» ا. هـ. وهشيم هوا بن بشير الواسطي.

٣ـ وفي العلل أيضاً (٤٥٠٢): «وكان سفيان ـ يعني الثوري ـ يضعف حديث عطية».

٤ـ وقال ابن معين كما في الضعفاء للعقيلي (ت١٣٩٢): «كان عطية العوفي ضعيفاً».

٥و٦ـ وضعفه أيضا أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان فقال الأول - كما في الجرح والتعديل لابنه ـ(٦/٣٨٣): «ضعيف الحديث، يكتب حديثه»،ثم روى عن أبي زرعة أنه قال: «كُوفي، لين».

٧ـ النسائي فقال في الضعفاء (٤٨١): «ضعيف»

٨ـ وقال أبو داود في سؤالات الأجري (٢٤): «ليس بالذي يعتمد عليه».

٩ـ وابن حبان في المجروحين (٢/١٧٦) وذكر ما ذكره الإمام أحمد من تكنيته للكلبي بأبي سعيد.

١٠ـ الدارقطني ففي سننه (٤/٣٩) قال: «عطية ضعيف».

١١ـ الساجي ففي التهذيب (٧/٢٢٦) عنه قال: «ليس بحجة».

١٢ـ ابن شاهين فإنه ذكره في الضعفاء (٤٨٠) قائلا: «ضعفه أحمد ويحي» ا.هـ.

١٣ـ الحاكم كما في نصب الراية (١/٤٠٦).

١٤ـ البيهقي في السنن (٢/١٢٦) (٦/٣٠) قال: «لا يحتج به» وفي (٧/٦٦) نحوه وكذا (٨/١٢٦) نحوه.

١٥ـ ابن حزم في المحلى (٧/١٤٩، ١٠/٣٠٩، ١١/٨٦) وقال في موضع منها: «هالك».

١٦ـ الذهبي ففي السير (٥/٣٢٥) قال: «ضعيف الحديث» وفي الميزان (٣/٧٩) قال: «ضعيف» ونقل في الديوان (٢٨٤٣) الاجماع على ضعفه.

١٧ـ ابن حجر العسقلاني:

ففي تعريف أهل التقديس له (ص١٣) قال: «ضعيف الحفظ مشهور بالتدليس القبيح» ا.هـ. وقال في التقريب: «صدوق يخطىء كثيراً وكان شيعياً»، وضعفه في الفتح (٩/٦٦، ١٢/٥، ١٣/١٠٢) وفي التلخيص

(٢٤١ ـ هندية).

فهذه كلمات سبعة عشر إماماً ـ (ولدينا مزيد) ـ في تضعيف عطية، وترى في أقوالهم انهم قدحوا فيه بثلاثة أمور:

* أحدها: ضعف حفظه وغلبة الخطأ على حديثه.

* الثاني: تدليسه القبيح.

* الثالث: التشيع.

أما من وثق عطية ـ فإليك بسط أسمائهم:

١ـ ابن معين: فقد روى عنه أبو خالد الدقاق (ص٢٧) قال «عطية العوفي: ليس به بأس» قيل يحتج به فقال: «ليس به بأس».

وقد ذهب بعض المشايخ الفضلاء إلى أن هذه العبارة توثيق ثم ذكر اعتماد ابن شاهين لذلك في الثقات،[وفاته أنه ذكره في الضعفاء أيضا].

وليس الأمر كذلك فما كل رجل قال فيه ابن معين ليس به بأس يكون توثيقاً،بل الظاهر ـ بالاستقراء ـ انه له فيها اصطلاحان: أحدهما أنه ثقة،والثاني: أنه ضعيف [وتحرير ذلك في غير هذا الموضع]،والراجح ـ هنا ـ الثاني لأمرين: أحدهما: أنه ضعفه أيضا كما نقله ابن شاهين.

والثاني: أنه في بقية الكلام قيل له يحتج به فقال: ليس به بأس،ولو كان ثقة عنده لا احتج به.

زد على ذلك أمراً ثالثاً وهو أنه سئل عنه مرة فقال: «صالح» وهي تضعيف كما أفاد ابن حجر في مثله في الهدي.

٢ـ ابن سعد فإنه قال في طبقاته (٦/ ٣٠٤):

«وكان ثقة إن شاء الله، له أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به».

قلت: ابن سعد كثير المخالفة لنقاد الحديث وأئمته؛ ألم تره وثق موسى بن عبيدة والاجماع كما قال البوصيري على تضعيفه،وألم تره ضعف أبا شريح عبد الرحمن بن شريح المعافري الثقة، ثم أن غالب مادته الواقدي والواقدي ليس بمعتمد قاله ابن حجر في الهدي،وهو محل تأمل.

٣ـ وممن وثقه ابن حجر العسقلاني ففي نتائج الأفكار له (١/ ٢٧١) قال: «ضعف عطية إنما جاء من قبل التشيع، ومن قبل التدليس، وهو في نفسه صدوق، وقد أخرج له البخاري في الأدب المفرد،وأخرج له أبو داود عدة أحاديث

ساكتا عليها،وحسن له الترمذي [أحاديث] بعضها من افراده فلا يظن أنه مثل الوازع. ا.هـ.

وعلى ما قال تتبع وتعقيب:

فقوله: صدوق في نفسه لا يجتمع وقوله: «ضعيف الحفظ» وقوله: «يخطىء كثيراً» ولا ريب أن ضعف الحفظ مع كثرة الخطأ يقوي طرح مارواه صاحبه، مع أن كلامه قد يُعنى به الديانة والصلاح والله أعلم.

وقوله «أخرج له البخاري في الأدب المفرد» إنما ينفع هذا لو أن المتكلم فيه ضعيف جداًّ،كما حرره المعلمي في التنكيل ونقلته عنه في «الاجابة عن ما ضعفه الألباني من أحاديث البخاري»، أما والحال كما هي هنا فيبعد الانتفاع والاحتجاج بذلك؛ لأن شرط البخاري في الصحيح ليس شرطاً له في الأدب، فكم في الأدب من حديث ضعيف!

وقوله: «أخرج له أبو داود عدة أحاديث ساكتا عليها» أ.هـ.

والكلام على سكوت أبي داود قديم، وقد خَلُص ابن حجر نفسه في النكت (١/ ٤٣٨) إلى أن سكوته على ثلاثة أوجه:

«فتارة يكون اكتفاءً بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في

نفس كتابه، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته، وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر» ا.هـ. وكلامه له تتمات عنده.

قلت: فعطية من الجنس الثاني فلا يكاد يخفى ضعفه على احاد الطلبة.

وأما قوله: «وحسن له الترمذي عدة أحاديث بعضها من افراده».

قلت: قد رمى قوم الترمذي بالتساهل، وليس ذاك على إطلاقه، والاجابة عن تحسينه لحديثه، أنه إنما هو بالنسبة للمتابعات كما أفاده ابن حجر في النتائج (١/١١٥).

وقوله: «بأنه لا يظن أنه مثل الوازع» فذاك بلا ريب فقد أسلفنا كلمات الأئمة في الوازع العقيلي الذي حُرم وازعاً من الكذب، بينما عطية إنما ضُعف لسوء حفظه وتدليسه.

وخاتمة القول أن ما تقدم عن الحافظ في النتائج يخالف ما ارتضاه في غير ما كتاب، أما تدليس عطية فإنه من نوع تدليس الشيوخ وهو محرّم كما قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص٥٩) وغيره، وتعقب بعض المشايخ الفضلاء قصة عطية وتكنيته للكلبي بأبي سعيد بقوله:

«لايرد عليه ذلك لما بينه ابن رجب في شرح العلل (٢ / ٦٩٠ - ٦٩١) حيث قال: الكلبي لا يعتمد ما يرويه وإن صحت هذه الحكاية عن عطية فإنما تقتضي التوقف فيما يحكيه عطية عن أبي سعيد من التفسير خاصة فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد فإنما يريد أبا سعيد الخدري ويصرح في بعضها بنسبته» ا. هـ كلامه.

قلت: لا نخالف في أن الكلبي ساقط لا تعتمد رواياته،لكن ديدان أهل العلم في رمي الرواة بالتدليس هو سبر مروياتهم والتدقيق في تلاميذهم وأشياخهم،ولذا رماه بالتدليس الثوري - كما يدل عليه كلامه - وأحمد وابن حبان والذهبي وابن حجر بل قال الأخير: «تدليسه قبيح»، وتصريحه بالسماع من أبي سعيد إنما جاء في الروايات الموقوفة لا المرفوعة، زد على أنه لا ينفع كما أفاده ابن حجر في النتائج (١ / ٢٧٣)، لأن تدليسه تدليس شيوخ لا تدليس إسناد وقد قال: حدثني أبو سعيد - في المرفوع - ولم ينسبه فتأمل.

تكملة مهمة في الكشف عن الفضيل بن مرزوق

قد أعل قوم الحديث بفضيل، ولا يوافقون بل هو حسن الحديث كما أشرنا إليه في ـ الاتحافات النجدية ـ (رقم ١٠) ـ وقد رمت الآن التوسع في إثبات حسن حديث فضيل فأقول: إن فضيلا قد وثقه جماعة وضعفه آخرون فأما من وثقه فهم:

١ـ ابن معين كما في تأريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص٢٧) وتأريخ الدوري (٣/٧٨٣).

٢ـ العجلي في كتابه.

٣: ٤ـ السفيانان كما في تهذيب التهذيب (٨/٢٩٩).

٥ـ الإمام أحمد كما في التهذيب أيضا.

٦ـ ابن عدي في الكامل (٦/٢٠٤٥) وعبارته «أرجو أنه لا بأس به».

٧ـ ابن حبان فهو في ثقاته (٧/٦١) وقال: «كان ممن يخطىء».

٨ـ الذهبي ففي السير له (٧/٣٤٢) قال: «وحديثه في عداد الحسن إن شاء الله».

٩ـ ابن حجر ففي التقريب له قال: «صدوق يهم».
وأما من ضعفه فهم:
١ـ ابن معين فقال في معرفة الرجال (١/ ٧٩) برواية ابن محرز:
«صويلح» وقال أيضا كما في المجروحين (٢/ ٢٠٩): «ضعيف».
٢ـ الحاكم فقد روى عنه السجزي في سؤالاته (٨٥) أنه قال: «فضيل بن مرزوق ليس من شرط الصحيح فعيب على مسلم بإخراجه في الصحيح».
٣ـ أبو حاتم الرازي ففي الجرح (٧/ ٧٥) أنه قال: «صدوق صالح الحديث يهم كثيراً يكتب حديثه» ا.هـ قال ابنه: يحتج به قال: «لا».

٤ـ وقال النسائي كما في التهذيب (٨/ ٢٩٩): «ضعيف».
٥ـ أورده ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٩) قائلا:
«منكر الحديث جداً كان ممن يخطىء على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات، وعن الثقات الأشياء المستقيمة، فاشتبه أمره والذي عنه أن كل ما روي عن عطية من

المناكير يلزق ذلك كله بعطية ويبرأ فضيل منها، وفيما وافق الثقات من الروايات عن الاثبات يكون محتجاً به، وفيما انفرد على الثقات مالم يتابع عليه يتنكب عنها في الاحتجاج بها» ا. هـ.

٦ـ وضعفه عثمان بن سعيد في تأريخه (رقم ٦٩٨).

٧ـ وأورده ابن شاهين في الضعفاء (رقم ٥٠٧).

فهذا تعديل وجرح قد اعترضا والقاعدة في مثل صاحبها حسن حديثه كما هو مذهب ابن القطان الفاسي،وابن سيد الناس في شرح الترمذي،وللسبكي في ذلك رسالة، وهذا مالم يترجح أحدهما بمرجح، ومرجح الجرح تفسيره وهو معدوم هنا، فإن أقوال ابن معين والنسائي والدارمي وابن شاهين ليست مفسرة، وأما قول الحاكم فمن ظنه جرحاً لم يصب وإنما هو تعديل له لأنه لم يبلغ درجة الصحة عند مسلم فلعل حديثه في مرتبة الحسن وهي الصحة الدنيا وهي موجودة في الصحيحين، فبقي قولا أبي حاتم الرازي وأبي حاتم ابن حبان، فأما الرازي فعلم من منهجه التشدد في نقد الرواة وتعرضه لرجال ثقات احتج بهما البخاري ومسلم في الأصول كما نبه على ذلك الزركشي وابن حجر وغيرهما، ولفظة لا يحتج

به ليست جرحاً ـ بالاستقراء ـ عند أبي حاتم فإنه وصف بها جماعة من الأئمة كعبد الرزاق الصنعاني الحافظ الثقة وغيره ممن هو مثله أو يقاربه، وأما قول أبي حاتم ابن حبان فمعارض بأمرين:

* الأول: ان ابن حبان عريض الدعوى في كلامه على الرجال قاله الحافظ.

* والثاني: أنه أورده في ثقاته، وقد صنفها عقب المجروحين ـ انظر الثقات (٦/ ٤٠٠) ـ وقوله فيها «كان ممن يخطىء» ليس بجرح شديد فأي الرواة لا يخطىء كما قال الذهبي وجماعه.

* وثم أمر ثالث وهو: أن عبارة ابن حبان فيها تفصيل فما رواه فضيل عن عطية فالبلاء من عطية، وما رواه عن غيره موافقاً للثقات احتج به، وأما قوله «وفيما انفرد عن الثقات ما لم يتابع عليه يتنكب عنها في الاحتجاج بها»

فبعيد لأن مسلماً خرّج له حديثاً انفرد به، فانظره في الاتحافات النجدية (١٠) وعمدته في ذلك استقامة متنه واسناده، والخلاصة أن فضيلاً حسنْ الحديث والله أعلم.

الفصل الثاني:

في ذكر من ضعف هذا الحديث من الأئمة أو من حسنه

أعلم أن علم الحديث علمٌ اجتهادي ؛فأحكامه متعلقة بكل ما يفهمه ويراه إمام معتبر من قواعده ، وبحسب ما يحتج به من القواعد التي تختلف قوة وضعفاً ، والمقوم لها هو الدليل والحجة الساطعة الناصعة ، المستفاد بإدامة النظر في كلام أهله ـ رحم الله موتاهم وحفظ أحياءهم ـ.

وقد اختلف أهل العلم في هذا الحديث بين مضعف ومحسن فأما من ضعفه من الأئمة فهم :

١ـ الإمام النووي في الأذكار (ص ٤٠) قال :
«عطية ضعيف» معلاً للإسناد به .

٢ـ الإمام ابن تيمية ففي قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (١ / ٢٨٨ ـ مجموع) ما رسمه : «وهذا الحديث من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد وهو ضعيف بإجماع أهل العلم وقد روي من طريق آخر وهو ضعيف أيضاً» .
وقال في رده على البكري (ص ٤١) .
«في إسناده عطية العوفي وفيه ضعف»

٣ـ المنذري ففي الترغيب والترهيب (٢ / ٤٥٩) قال :
«رواه ابن ماجه بإسناد فيه مقال» .

٤ـ البوصيري في زوائد سنن ابن ماجه (١ / ١٦٦) .

٥ـ صديق حسن خان في نزل الأبرار (ص ٧١) قال «وإسناده ضعيف».

٦ـ الإمام محمد بن عبدالوهاب فقال في تلخيص كتاب الاستغاثة: «في إسناده عطية العوفي وفيه ضعف»ا. هـ.

٧ـ احمد بن يحيى النجمي في أوضح إشارة في الر د على من اجاز الممنوع من الزيارة (ص ٢٨٦) منه.

٨ـ العلامة محمد بن بشير السهسواني في صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان (ص ١٠٢ ـ ١١٥).

وجماعة سوى من ذكرنا من المشيخة النجدية والحجازية وغيرهم.

أما من حسّن الحديث فهم:

١ـ أبـو الحسن علي بن المفضَّـل المقـدسي نقله عنه تلميذه المنذري في كتابه (٢ / ٤٥٩).

٢ـ العراقي في المغني (١ / ٢٩١) قال:

«أخـرجـه ابن ماجـه من حديث أبي سعيد الخـدري بإسناد حسن»

٣ـ الدمياطي في المتجر الرابح (ص ٤٧٢) قال:

إسناده حسن إن شاء الله.

٤ـ ابن حجر ففي النتائج له قال: (١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤) «هذا حديث حسن..»

وقد تقدم بيان ما أعتمده في تحسينه هناك ونقضه.

والمرجح بين أولاء الأفاضل ما قدمنا حكايته من الاعتماد على القواعد الثابتة لهذا العلم، ولا يغيب عنك ما في الحديث من علل قدمناها، والعلة موجبة للسقم، فالقول بضعف الحديث هو الحق الذي لا يجانب والله أعلم.

الخاتمـــة

قال الكاتب لهذه الورقات:

هذا مارمت بيانه وكشفه، وسعيت في رفعه ودفعه، مُقراً بفضل الشيخين، قائماً بحقهما، عارفاً بمرتبتهما، خاضعاً لعلمهما، أرجو بذلك إحقاق الحق، وازالة الغلط واللغط، بسياق الأدلة الواضحة، والبراهين الساطعة.

اللهم اهدنا الى ما اختلف فيه من الحق، اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وارنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، استغفرك وأتوب إليك.(١)

---

(١) كان هذا الكتاب قديماً باسم آخر والنَّفس فيه أطول، وأثبت على الصورة المتقدمة ليعم نفعه، وما عداها فهو لاغ، ولا يؤذن باخراجه أو ذكره والله الموفق.

الفهرس

وسيصدر عن دار أهل الحديث قريباً إن شاء الله :

١ - *جهالات الناس في الطلاق*

تأليف إسماعيل الرميح ....

٢ - *قبس مختار من صحيح الأذكار*

للشيخ مصطفى العدوي ....

٣ - *حقــوق وآداب*

للشيخ عبد الله الجار الله ....

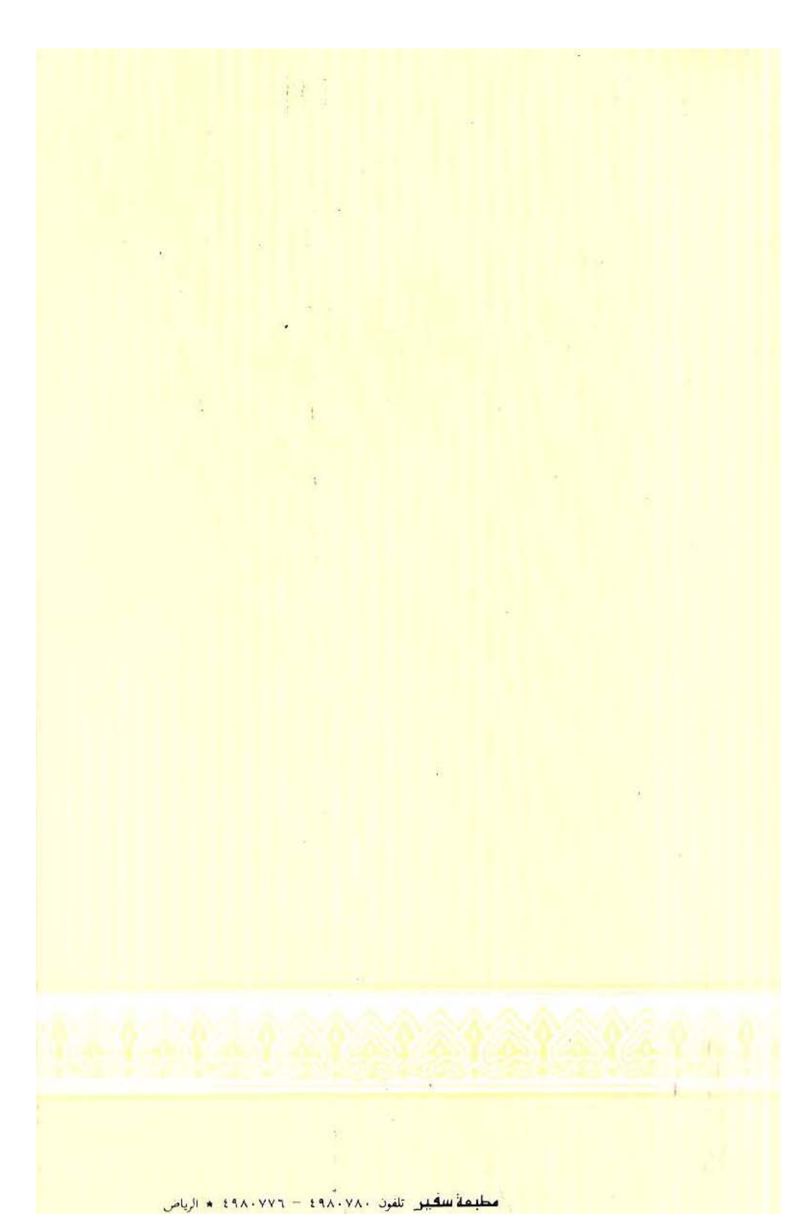
٤ - *رســائل نســائيــة*

للشيخ عبد الله الجار الله ....

٥ - *أســباب الســـعادة*

للشيخ عبد الله الجار الله ....

مطبعة سفير تلفون ٤٩٨٠٧٨٠ ٤٩٨٠٧٧٦ * الرياض



مطبعة سفير تلفون ٤٩٨٠٧٨٠ – ٤٩٨٠٧٧٦ ★ الرياض